قراءة معرفية لظاهرة الصراع الاجتماعي في إطار الحقل السوسيولوجي

أ. لحرش موسى*

Résumé

Le présent article tend à exposer une lécture critique sur les oeuvres des deux grands courants connus en sociologie en matière des conflits sociaux, à savoir « Le Structuro-Fonctionnalisme » et « le Marxisme ».

مقدمـــــة

إن الصراع كعلاقة تصادم وتعارض - يدفع إليها الاختـــلاف في المصالح والأهداف والتزايد في الحاجات والندرة في الوســائل - تؤطـر السلوك الإنساني في مختلف المجالات الاجتماعية، وهي من البروز بمـــا لا يمكن تجاهلها ولذلك قد لا نجد في من اشتغل بالحقل الإنســاني مــن لم يتحدث عن ظاهرة الصراع بشكل أو بآخر ، وعليه فالإشكال الـــذي أثارته الدراسات النظرية ليس حول وجود الظاهرة أو عدم وجودهـــا ، لأن هذا من فضل القول بل كان الإشكال حول طبيعة الصراع. ويمكـن أن نضبط الإشكال في الصورة التالية :

هل التدرج في البناء الاجتمـــاعي يفضـــي إلى الصـــراع أم إلى التـــوازن؟

هل الصراع فعل صحي (سليم) في المجتمع المتدرج أم هـــو فعـــل مرضي؟

وعالجت هذا الإشكال نظريات عديدة يمكن أن نجمل أكثرهـــا في اتجاهين نظريين كبيرين هما : الاتجاه البنائي الوظيفي والاتجاه الماركسي.

الاتجاه البنائي الوظيفي

يستمد هذا الاتجاه جذوره من أعمال الـــرواد المؤسســـين لعلـــم الاجتماع أمثال أوجيست كونت August Comte في طروحاتـــه حـــول (الإنسان والنظام العام) ، و"هربرت سبنســـر Herbert Spencer حـــول (المماثلة العضوية) ، و"إميل دوركهايم Emile Durkheim حول (تقســـيم العمل) ، و"فلفريدوباريتو Vilfredo Pareto حول (التوازن الاجتمـــاعي). كما يمكن الإشارة إلى أن هذا الاتجاه ، كمنهج وموقف نظري متمـــيز ، قد ظهر في العلوم الاجتماعية من خلال المحاولات الـــتي بذلهـــا علمـــاء الأنثروبولوجيا من أجل فهم "المجتمعات البدائية" ، وهو ما يمكن تلمســـه على سبيل المثال من مؤلف" راد كليف براون Radcliffe-Brown المعنـــون بـــ : البناء والوظيفة في المجتمعات البدائية [1].

وقد لا نجانب الحقيقة ، إذا قلنا أن دراسات دور كـــهايم حـــول تقسيم العمل الاجتماعي والانتحار-وكذا اهتماماته بالأساس الإثنوغرافي للثقافة - قد شكلت كلها أساسا قويا لأعمـــال "تـــالكوت بارســـونز Talcott Parsons" وروبرت مـــيرتون Hobert Merton" وماريون ليفـــي Marion Levey " وكنقزلي دايفيز Kingsley Davis " وآخرين.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المجتمع ككلية تتفاعل داخلها جميع أجزائها فتعطيها صورتها. وعليه يكون الكل حصيلة تفاعل وظائف الأجزاء. فالأبنية الفرعية والأنساق تؤدي وظائف معينة من أجل خدمة البناء الكلي ، ولكن قد تتعطل وظيفة من وظائف البناء، فيؤثر ذلك على كفاءة الكل وقدرته على انجاز أهدافه العامة. لكن البناء يعيد التوازن إلى ذاته من خلال ميكانزمات يفرزها لهذا الغرض. ومن هذا التصور العام يمكن العثور على المسلمة العامة التي تسند هذا التصور وهي أن الأصلي والطبيعي في المجتمعات هو تكامل الوظائف فيها بهدف التوازن ، والتخلخل الذي يلحق هذه الوظائف هو الاستثناء.

من هذا يبدو الاتجاه البنائي الوظيفي أكثر انشغالا بالظروف والعوامل التي تساعد على استقرار وتماسك النظام الاجتماعي. فالاجتماع الاجتماعي (Le Censensus Social) هو الذي يعكس السير الطبيعي والسليم للمجتمع، في حين يظل الصراع ظاهرة مرضية ناتجة عن تخلخل في إحدى وظائف البناء. أي أنه تعبير عن خلل وظيفي ، بتعبير ميرتون Merton "، يتطلب معالجة. فكونت " COMTE "، وهو أول من أشار إلى "أهمية النظام والانتظام في الحياة الاجتماعية (مؤكدا على) الطابع التضامني الذي يربط بين مختلف الطبقات الاجتماعية"[2]، يقترح كعلاج للصراع الذي قد يشب بين الطبقات قيام "حكومة حكيمة" تعمل على إزالة ذلك التناقض وتعيد للنظام الاجتماعي العام وحدته وتماسكه على أساس الدفاع عن مجموعة من المعتقدات الأخلاقية المحققة لذلك التضامن الاجتماعي. وما يجب الإشارة إليه هو أن الاختلاف بين

الشرائح الاجتماعية لا يفسر بالضرورة منطق الصراع بل هـــو مطيـة الإجماع. وهذا ما يذهب إليه دور كهايم عندما يقرر أن " تقسيم العمـل ينتج التضامن، ليس فقط لأنه يجعل كل فرد تبادلي (مبـادل Echamgiste) كما يقول الاقتصاديون ، وإنما يخلق بين الأفراد نظاما كاملا من الحقـوق والواجبات التي تربط البعض بالبعض الآخر بصفة دائمـــة" [3] ويكـون الصراع من جهة نظر دور كهايمية تعبيرا عن تباعد المصالح بين الأفـــراد فينتج عن ذلك نمط شاذ أو مرضي من أنماط تقسيم العمل.

وعلى هذا الأساس نجد دور كهايم في حديثه عن تقسيم العمـــل الاجتماعي يدافع دفاعا شديدا عن ضرورة إيجاد نظام أخلاقي معيـــاري يضمن للمجتمع توازنه وتماسكه ، وذلك لأن صحة المجتمع بالنسبة إليـه أصبحت مرادفة للتوازن أو الانتظام ومرضه مرادفا للصراع. والموقـــف نفسه يتخذه كل من دايفيز Davis(K) ومور Moore(W) " مـــن تقسـيم العمل في معالجتهما لقضية التدرج الاجتماعي عندما يعتبرانه عـــاملا " يؤدي بالضرورة إلى اللامساواة في الجزاءات. لأنه بدون ذلـــك يتعـذر استمرار تقسيم العمل. واللامســـاواة الاجتماعيـــة وظيفيـــة بالنســبة للمجتمع، وهي ضرورية وعامة في كل المجتمعات نظـــرا لهـــذا الـــدور الوظيفي الذي تقوم به" [4] والمتمثل في المحافظة على اســتمرارية النظـــام العام.

وإلى هذا ذهب بارسونز عندما اعتبر"أن الصراع الطبقي لا يمثـــل السمة الأساسية للتدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الغربية ، ذلك أن هذا التدرج يؤدي دورا تكامليا داخل الأنســـاق الاجتماعيـــة"[5] ،

وبارسونز لا ينكر الصراع الطبقي بل يعتقد أنـــه "حقيقـــة قائمـــة في الولايات المتحدة" [6] لكن هذه الحقيقة ثانوية أمام التكـــامل والتـــوازن الاجتماعي لأن التوازن بين كل أجزاء المجتمع هـــو الظـــرف الطبيعـــي المألوف والمرض - باعتباره الخروج عن المـــألوف - هـــو الصـــراع. وبارسونز، كما دور كهايم الذي اعتبر تقســـيم العمـــل لا يـــؤدي إلى التصادم إلا في صورته المرضية ، كذلك إعتبر (بارســـونز) أن التـــدرج الاجتماعي يؤدي في الحالة الطبيعية إلى التكامل الاجتماعي بين الفئـــات الاجتماعية ، وهذا التدرج هو ضروري للتكامل في حين يبقى الصـــراع دائما يعبر عن الصورة المرضية للتدرج.

أما ميرتون ففي محاولته لدعم وتوضيح الوظيفية يؤكد هو الآخـــر على القول بالإجماع. ويعتبر أن الوظيفة هي "تلك النتائج والآثار الـــتي يمكن ملاحظتها ، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيـــف والتوافـــق في نســـق معين"[7].

مما تم عرضه ، يتضح أن الاتجاه البنائي الوظيفي يؤكد على فكـــرة الإجماع باعتبارها الصورة المثلى والصحيحة للمجتمع ، في حين يظـــل الصراع عرضا مرضيا. لكن الذي يعجز عن تفســـيره الاتجـــاه البنـــائي الوظيفي ، كيف لمرض يسمح لمجتمع أن يتطور ؟. فالمواجـــهات الـــتي حدثت بين العمال وأرباب العمل ، منذ القرن التاسع عشـــر ، عملـــت على تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعمال من جهة ، ومـــن جهة أخرى سمحت لأرباب العمل بتعزيز ســـلطتهم. إذ لعبـــت هـــذه الصراعات دور المضاد الحيوي الذي يعطي للجسم مناعة أكثر. كذلـــك

ما لا نجد له تفسيرا في إطار النرية البنائية الوظيفيـــة ، كيـــف لظـــاهرة مرضية أن تخص بأجهزة داخل البناء الاجتمـــــاعي ؟. فـــهي اســـتثناء والاستثناء لا تحكمه قاعدة لأنه خروج عن المألوف. وبالتالي لا يعقـل أن يتخذ هذا الاستثناء (المرض) مؤسسات خاصة يعبر عن نفسه من خلالها. ففي المجتمعات الحديثة ، نجد العمال يتخدون لهـــم جمعيـــات مؤسســـة (النقابات) يواجهون من خلالها أرباب العمل وهذا صراع مؤسس يتـــم وفق قواعد "اللعب" داخل المجتمع. وإذا كان كذلك فلا يعقل أن يكـون المؤسس مرضا إلا إذا حكمنا عليه من داخل ثقافة وأيديولوجيا أخـــرى وعندئذ نكون إزاء نقد أيديولوجي تحكمه أهداف مختلفة ومخالفة للفعـــل /الظاهرة/المؤسسة المحكوم عليها. وفي هذا الإطار نعتبر النقد الماركســـي للبنائية الوظيفية ، والذي يعتبرها محافظة و"دفاعا فكريا عن مصالح الـــذي يملكون ما يجب أن يتخلوا عنه " [8] ، نقـــدا أيديولوجيـــا لا يرقـــى إلى مستوى تأزيم النص بالتعبير الهيغلي ، أي أنه أحكام قيمة مسقطة علـــى النظرية وليس قراءة فاضحة لتناقضات النص (النظرية).

الاتجاه الماركسي

الماركسية هي الأخرى تنظر إلى المجتمع نظرة بنائية ، بحيث تـــرى أن المجتمع تشكله بنيتان أساسيتان : البنية السفلية وتتمثـــل في مجمـــوع العوامل المادية وهي أصل البناء الاجتماعي ، وكل تغير على مســـتواها يؤدي إلى تغير على مستوى البنية الفوقية ، وهي مجموع العوامل الثقافيـــة كالدين واللغة والأيديولوجيا. ولكن الذي يميز الماركسية عـــن البنائيـــة الوظيفية ، هي أنها تعتبر التغير داخل المجتمع من منطق البناء ، وبالتـــالي

فهي تنظر إلى المجتمع نظرة ديناميكية، تجعل من الصراع الطبقي المحـــرك الرئيسي للأبنية الاجتماعية. وتنظر إلى " دور الصراع الطبقي في إطـــار عملية تاريخية شاملة تفسر الماضي بقدر ما تشـــخص الحـــاضر وتتنبـــأ بالمستقبل " [9].

وهذه النظرة الشمولية للصراع كنتاج/ ومحرك للمجتمع ، تجـــد تعبيرها في المادية التاريخية حيث أظهر ماركس أهمية العـــامل المـــادي في صنع أحداث التاريخ. فالتاريخ كله هو تاريخ الصراع بين من يملكـــون ومن لا يملكون ، وعليه فصراع الطبقات المحددة اقتصاديا هـــو الـــذي يعطي للمجتمع تاريخيته ، واستطاع ماركس أن يقدم تحليلا شاملا لمجمل تناقضات المجتمع الرأسمالي والتي تقوده إلى قدره المحتوم (الفناء) ، إذ كـــل الأنظمة التي سبقته ما قضى عليها غير تناقضاتها التي أنتجتها هي نفســـها. فكل نظام مؤسس على التمايز الطبقي لابد أن يعرف حتفه الذي يقـــوده إليه الصراع الذي يشب بين طبقاته ، والصراع هو النتيجـــة المنطقيـــة المترتبة عن تناقض المصالح بين الطبقات. ذلك أن كل طبقة اجتماعيـــة تعكس دوما مصالح معينة تتناقض مع مصالح الأخرى ، مما يجعل إنفجـــار هذا التناقض أمرا محتوما. وفي النظام الرأسمالي تسعى الطبقة العاملـــة إلى إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية لصالح غالبية المجتمع، ولا يتم ذلـــك إلا بتغيير البنية الاقتصادية الرأسمالية تغييرا جذريا. ذلك لأنها مصدر ســـلطوية الطبقة البورجوازية وتعاسة الطبقة الكادحة [10].

والطبقة العاملة في صراعها ضد البورجوازية تواجه الدولة أيضـــا ، لأن هذه الأخيرة – كممثل للمجتمع لا كطبقة – بعدما كان منتظـــرا

منها أن تكون الفيصل الترتيه بين الطبقات، أصبحت تقف في وجه اليـد العاملة المطالبة بحقوقها، وتتدخل من أجل حماية الاستغلال الذي تمارسه الطبقة البورجوازية على الطبقة العاملة ، ذلك لأنها (أي الدولـة) غـير مستقلة عن الطبقة المالكة لوسائل الانتاج بل تشكل امتدادا لهـا.

وعليه فالماركسية تعتبر التناقضات الاقتصادية أصل الصـراع في المجتمع ويعبر ماركس عن هذا بوضوح تام "... كل انقلاب اجتمـاعي نتيجة العوامل المادية والاقتصادية" [11]. وإذا كان الصراع هـو محـرك التاريخ فإن العدالة الاجتماعية هي غاية هذا التاريخ ، فالتاريخ في المنظور الماركسي ذو معنى يحكمه قانون واحد ويتسارع نحو أهداف واضحـة ومحددة تجد ترجمتها في المجتمع الشيوعي أين تنتفي الطبقـات ويسـود العدل ويفقد الصراع الطبقي وظيفته ، ويوجه الإنسان قوة الصراع لديه نحو الطبيعة ليقهرها ويخضعها له ، وهذا هو المعنى الذي يأخذه الصـراع في المجتمع العادل الذي لا تسوده الطبقات، وللوصول إلى هذه المرحلـة النهائية للصراع الطبقي يمر المجتمع بمرحلة انتقالية تتمثل في الاشـتراكية قال عنها ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي : "الخطـوة الأولى لثـورة البروليتاريا هي رفع الطبقة العاملة إلى موقع الطبقة الحاكمة، من أجـل الفوز في معركة الديموقراطية ، وسوف تستخدم الطبقة العاملة سـيطرتها السياسية لكي تنتزع رأس المال تدريجيا من البورجوازية ، وتركز جميـع وسائل الإنتاج بيد الدولة ، أي أن يتم تنظيم الطبقة العاملـة كطبقـة حاكمة " [12].

وما يجدر التذكير به هنا هو أن الماركسية تعتبر المؤسسة الصناعية النواة الأولى في الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية. ذلك لأن شكل الملكية القانونية لوسائل الإنتاج - الذي هو مصدر الصراع الطبقي - في المجتمع الرأسمالي ، جعل من رب العمل يحتل "مركزا مهيمنا في الاقتصاد ويتمكن من استغلال العمال والاستئثار بثمار عملهم" [13] انطلاقا من مكان الإنتاج. وهذا جعل ماركس يقول "... أن مكان الإنتاج - ويقصد به المؤسسة الصناعية الرأسمالية - يؤدي بدوره إلى بروز الاختلاف في المواقف وأساليب التفكير" (14) ، ذلك لأن مصالح الطرفين (العمال وأرباب العمل) هي مصالح متعادية عداءا مستحكما وقد يتبدى هذا العداء في مظاهر عديدة من الصراع الصناعي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تخريب الآلات ، مخالفة التعليمات، الإضراب... إلخ.

غير أن الاهتمام المبالغ فيه بالصراع داخل المنظور الماركسي للعلاقات الاجتماعية جعل الماركسيين يهملون فكرة الإجماع الاجتماعي إلا إذا كان ميكانيزما يوحد بين الأفراد المتماثلين ماديا ، وبالتالي المشكلين لطبقة واحدة. وهذا الإجماع تكون وظيفته خدمة الصراع كغاية ، ووسيلة في نفس الوقت تعطي للوعي الطبقي حقيقته وتزيل عنه زيفه.

وهكذا ، موقف يعتبر الصراع الحقيقة الخالدة يظل مبررا بشكل غير كاف ، يقوم على مسلمة تحتاج إلى برهان وهي إعتبار التاريخ يسير إلى نهايات معلومة ومسجلة في كل أحداث التاريخ. هذا يعني أن

الظواهر التاريخية كغيرها من الظواهر الطبيعية تخضع للحتميـــة العلميـــة خضوعا صارما وهذا هو الاكتشاف الذي تزعم الماركسية أنها عـــثرت عليه في الحقل الإنساني. لكن الواقع لا يؤكد ذلك دوما ، لأنه وإن كـــان التاريخ الإنساني إلى يومنا تاريخ صراع ، فإنه لا يوجد دليـــل كـــاف لاعتبار المستقبل ، مستقبل صراع إلا إذا سلمنا أن الحاضر (والمســـتقبل) شبيه بالماضي شبه الماء بالماء بالتعبير الخلدوني. وفي أحسن الأحـــوال أن المستقبل هو صورة معدلة عن الماضي وبالتالي نستطيع حساب التغـــيرات التي تلحق بصورة العلاقات الاجتماعية في المســـتقبل إذا نحـــن حددنـــا بشكل دقيق الاختلافات التي حدثت في الماضي وهـــذا الـــذي تزعمـــه الماركسية : أن التاريخ ظل دائما واحدا هو تاريخ الصراع وأن الـــــذي اختلف دائما هو الطبقات المتصارعة ويبقى مهما زعمت الماركسية مـــن حقائق ، فإنها تظل صحيحة في إطار المسلمة التي انطلقت منـــها لكـــن خارج هذه المسلمة تكتسب تلك الحقائق دلالات أخرى لم تكن لها منـــذ البداية. لذلك فالمطلوب ليس البرهان عن تلك الحقائق الجزئية وهو الذي فعلته الماركسية. غير أن البرهان يتطلب الأساس (المسلمة) المفسر والمأول لتلك الحقائق وهو ما لم تستنفذ الماركسية براهينه.

كما أنها تنظر إلى العمل على أنه العامل الوحيد المنتـــج لفـــائض القيمة ، ومن ثمة فإن ذهاب هذا الفائض إلى جيـــب الرأسمـــالي يحقـــق اغتراب العامل، ويصبح من المشروع جدا أن يناضل ويصارع العامل من أجل استرجاع هذا الفائض المسلوب منه، إلا أن هـــذا لا يتحقـــق إلا باسترجاع الملكية. غير أنه ، وكما يرى محمد باقر الصدر [15] ردا علـــى

الماركسية، لا يمكن إرجاع فائض القيمة دائما إلى العمـــــل لأن رغبـــة المستهلكين في سلعة وعدم رغبتهم في سلعة أخرى يحـــدد قيمـــة هـــذه السلعة. وبالتالي تصبح القيمة الفائضة المأخوذة من طـــرف رب العمـــل ليست بالضرورة سرقة لجهود العمال ولا هي امتصاص لدمائهم كمـــا يرى الماركسية. فقد نجد سلعة تطلبت جهود عمل قليلة في إنتاجـــها ، لكن إقبال الناس عليها ورغبتهم فيها جعل سعرها مرتفعا محققة بذلـــك فائضا كبيرا، في الوقت الذي نجد فيه سلعة أخرى تطلبت جهودا كبـــيرة في إنتاجها ، لكن إدبار الناس عنها وعدم رغبتهم فيها جعل ثمنها بخســـا وفائض القيمة المحقق فيها ضعيفا. وعلى هذا الأساس لا يمكـــن القـــول دائما أن فائض القيمة عنوان الظلم المتمثل في سرقة جهود العامل وبالتالي تصبح الدعوة إلى الصراع غير مؤسسة.

وبإمكاننا أن نوسع الاعتراضات إلى العوامل الثقافية كالدين الذي يتدخل بشكل أو بآخر في تحديد قيمة السلع من خلال تحـــريم بعضـــها وتكريه بعضها وإباحة أخرى وتحبيذ البعض الآخر. لكن إنتقاد الماركسية بالتفصيل ليس، هو المقصود في عملنا، وما قدمناه يســـمح بـــالقول أن تركيز الماركسية على العامل الاقتصادي وحده جعلها ترى الظلم مبثوثـــا في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتالي افـــترضت أن هذا الظلم المسلط على العمال هو الذي يحرك الصـــراع باســـتمرار، ليس هذا فحسب بل انطلاقا من نفس المسلمات والفرضيات أعطيـــت مشروعية للصراع ودعت إليه وحضت عليه.

الخاتمـــة

وختاما ، نرى بأن الصراع يتناوب مع الإجماع الاجتماعي داخـل سيرورة المجتمع ، فالصراع في نهايته يقود إلى إجماع ولا يلبث الإجماع أن تنفصل حلقاته فيظهر الصراع من جديد يقود إلى إجماع آخـــر وكـــل إجماع يعكس عدالة ما ولا توجد عدالة مطلقة تسير المجتمعات صوبهـــا ، فالعدالة هي دائما نسبية في واقع الناس ، كما أن قصر تفسير الصـــــراع على عامل واحد هو اقتصادي بالأساس ، كما بينا في نقدنا للماركسية، يجعل المقاربة بعيدة جدا عن الواقع ويتسبب في فساد المنهج ، وبالتـــالي ينبغي التعامل مع الصراع كعـــامل بعثتـــه مجموعـــة مـــن المعطيـــات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

المـــراجـــــع

[1]- محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهـــات المعـــاصرة. ط2،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 443.

[2]- السيد، الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية. بيروت، دار النهضة العربية 85 ص 61.

[3]- Emile Durkhem :De la division Du travail Social. 9eme Edition, Tome2,paris,puf,1973.pp 402-403

[4]- محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهـــات المعـــاصرة. مرجع سابق، ص 480.

[5]- السيد الحسيني : نحو نظرية اجتماعية نقدية. مرجـــــع ســـابق، ص 135، نقلاعن

Parsons, T : Essays sociological theory toronto, Free press of glencoe, 1964, pp 329 - 333, 346.

[6]- المرجع نفسه : ص 135 نقلا عن نفس المصدر.

[7]- محمد، علي محمد : تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهـــات المعـــاصرة. مرجع سابق، ص 459.

[8]- السيد، الحسيني : نحو نظرية اجتماعية نقدية. مرجع سابق، ص 121.

[9]- المرجع نفسه : ص 61.

[10] - أنظر :

Georges, lapassade, et rene, lourau : Clefs pour la sociologie. Paris, ed seghers, 1971, p 69.

[11]- نقلا عن : محي الدين، الجرف : " منازعات العمل.. أسبابها، وشـــروط الحلول اللازمة لها، وموقف التشريعات من الأمر "، في كتاب صادر عـــن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بعنوان حول تشريعات العمـــل العربية، الجزائر، مطبعة وزارة الشبيبة والرياضة، 1981، ص 51.

[12]- يول، سويزي : ماذا بعد الرأسمالية؟ "، ترجمة ناصرة الســـعدون، مجلـــة الفكر العربي المعاصر، الصادرة بيروت، عدد 47، دون ذكر اليوم والشـــهر اللذين صدر فيهما المقال، 1987، ص 421.

[13]- محمد حسن، عبد الباسط : علم الاجتماع الصناعي. طبعة 2، القـــاهرة، مكتبة غريب، 1978 ، ص 421.

[14] - Karl, marx, : Le manifeste du parti communiste. Paris, serie 10/18, p19.

[15]- أنظر : محمد، باقر الصدر : اقتصاديا. ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1988، ص ص 188-212.

---------- *جـــامعـــة عنـــابـــة